

في معنى «الإدارة الشاملة للمياه» والرهان على «ضبط الطلب»

سليم كتفاغو

في إطار الملف الذي فتحته «السفير» مواكبة للمؤتمر الوطني الذي نظمته «حزب البيئة اللبناني» للجواب عن سؤال «اية استراتيجية لادارة المياه في لبنان؟»، نؤكد على الاهمية الاستراتيجية للمياه، اذ تعتبر المياه مورداً استراتيجياً يقارن بالذهب الأزرق كما يقارن النفط بالذهب الأسود. وإذا كان القرن العشرين هو قرن الذهب الأسود عنوان الثراء والأزمات فإن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الذهب الأزرق. وبالإضافة الى الدور الذي لعبه النفط فإن المياه ستكون العنوان الأبرز للحياة وللنمو والتطور بنسب لم يعهدها الذهب الأسود من قبل .

إن التزايد السكاني ومتطلبات الحياة التي ترافقه يتمثلان بطلب متزايد على المياه. ومن المعلوم ان الموارد المائية محدودة من حيث الكمية ذات حساسية كبيرة تتأثر كثيراً بالأنشطة الإنسانية وقد تشكل هذه النشاطات ضغطاً إضافياً يترجم بتدن في نوعية المياه وبالتالي في الكميات المتاحة للاستهلاك .

إن ندرة المياه لها كلفة إنسانية باهظة (أمراض مختلفة، هجرة الريف، تكاثر السكان في المدن، تغذية غير صالحة) وقد تولد هذه الندرة أزمات حقيقية ذات خطورة على الصعيد الوطني والمناطقى والإقليمي .

أهمية الرعاية الحسنة للمياه

تتفاقم أزمات المياه عند سوء رعاية الشأن المائي. وتشمل رعاية الشأن المائي جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنظمة الإدارية القائمة لتنظيم تطور وإدارة الموارد المائية ولتأمين الخدمات المائية لمختلف طبقات المجتمع. إن نتائج رعاية الشأن المائي لها تأثيرات مهمة على إدارة الموارد المائية على جميع الأصعدة الإدارية منها العالمية والمناطقية والوطنية والمحلية. كما تعتبر شرطاً مسبقاً لتطبيق نظرية وقواعد الإدارة الشاملة للمياه .

ويسعى التقارب من هذه المبادئ الى شمولية أكبر وتعاون أوثق في طريقة إدارة وتطوير المورد المائي. ولا تكمن الحلول في التقنيات فحسب، بل تتعداها الى اعتماد التحولات الملائمة في رعاية الشأن المائي .

وفي هذا السياق، فإن الدولة تلعب دوراً أساسياً بتأمين إدارة مائية متوازنة ومستدامة. وبموازاة ذلك فإن للمرتفقين وللجمعيات الأهلية وللقطاعات الخاصة وللسلطات المحلية دوراً رائداً أيضاً من خلال الحوار والمشاركة. وهنا لا بد من الإشارة الى أن إعادة تنظيم القطاعات وسن القوانين ووضع الأنظمة لا تكفي وحدها ولا تفني بالمطلوب إن لم تكن حائزة قناعات المجتمع. إذ ان نجاح التعاطي مع المورد المائي ليس بالتحكم به بل برعايته .

إن الرعاية الحسنة للشأن المائي تحصل عندما تكون هنالك أجهزة مسؤولة عن وضع سياسة فعالة وإطار قانوني لتحديد الحصص وإدارة الموارد المائية، وفقاً للحاجات الوطنية، الاجتماعية، الاقتصادية وللسعي الى ديمومة الموارد المائية. ولتحقيق الرعاية الحسنة من الواجب خلق أجواء مؤاتية تسمح بمبادرات منتجة للقطاع الخاص وللقطاع العام، ونظام رقابي يؤدي الى شفافية في التفاوض، بأجواء من الثقة، وبمشاركة في المسؤولية لحماية الأنهر والموارد المائية الجوفية التي تخص عددا كبيرا من الناس وقد لا تكون في معظم الأحيان بعهدة أحد .

ويلاحظ تأثير العولمة يوماً بعد يوم. ويترجم ذلك بتدخلات خارجية متنوعة، خاصة في

الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها عدة بلدان. وهكذا تصب الاتجاهات الدولية في توصيات عديدة ومراقبة عن كثب لحسن إدارة المورد والطلب عليه، للمردودية الاقتصادية، للتوزيع العادل والمتساوي للمورد ولحق جميع الناس الحصول عليه خاصة ذوي الدخل المحدود .

شروط نجاح الرعاية المائية

إن تلبية الطلب على المياه دائماً، كماً ونوعاً، بأقل كلفة وبأعلى مردود وأجود خدمة، يعتبر عملاً ناجحاً. وهناك عدة شروط من شأنها تعزيز فرص النجاح، منها :
توافر المورد، إما بشكل تقليدي من خلال الدورة الهيدرولوجية المتجددة أو باللجوء الى التخزين الجوفي غير المتجدد ولكن بعقلانية واعتدال. إما بشكل غير تقليدي بواسطة التحلية أو إعادة استعمال المياه المبتذلة المعالجة .
أما الشرط الثاني فيتعلق بوجود عنصر بشري كفوء كونه يشكل الركن الأساسي في عملية إدارة المورد من جميع النواحي الفنية والإدارية والمالية. ومهما بلغ من مستوى التشغيل الآلي للمنشآت والشبكات فإن التحولات والتعديلات والقرارات تبقى من شأن المهارات البشرية. أما الشرط الثالث فيتعلق بتوافر الإمكانيات المادية، إذ إن مواكبة النمو وتعدد وتشعب الاستعمالات وانتشار وتوسع المساحات التي هي بحاجة الى المياه، تستوجب الاستعانة بتقنيات ومنشآت وتجهيزات متطورة. وإذا ما نظرنا الى أهمية المورد المائي ومتطلبات المرتفقين ومعايير التوازن المالي، فلا بد من استثمارات مهمة غير التي كانت معتمدة في الماضي. إن الهاجس الأكبر هو إدراك أعلى نسبة من المردودية على جميع الأصعدة .

ويتمثل الشرط الرابع بتوافر المعطيات والمعلومات الصحيحة لتكوين أي تصور أو رأي ومن ثم بناء أي سياسة أو استراتيجية. وهكذا تأتي خطط العمل والخيارات والقرارات والتوجيهات متجانسة مع رغبة ونوعية النمو والتطور .
بالإضافة الى شرط وجود رؤية وسياسة مائية، لأنه من الصعب جداً القيام بأي عمل ناجح في غياب تحديد للأهداف وتحضير للبرامج والبحث في آلية العمل وما تفرضه هذه الآلية، مقارنة بما هو مطلوب بالامكانيات المتوفرة. بالإضافة الى وجود نظم وهيكلية وآلية إدارية متطورة لمعالجة وحل التعقيدات الإدارية والتشابك في الصلاحيات وعدم تحديد الأدوار والاستغناء عن تطبيق أسس إدارية فعالة ومنتطورة وجعل ما هو متوافر من تقنيات جديدة في المعلوماتية، من شأنه إجهاض كل التجارب الآيلة الى تفعيل الاداء وتحسين الخدمات .

يضاف الى هذه الشروط التعاطي بشفافية، لأن الثقة عنصر أساسي في بناء علاقة متينة بين المسؤول والمسؤول، والمواطن، والمسؤول وعالم الأعمال والمال .
ومهما صفت النيات مبدئياً عند أهل الحكم، فليس من السهل لأي إنسان أو مؤسسة أن تلتزم صدق النوايا في غياب شفافية في الأداء والتعاطي، إذ تكون الامور واضحة لا تتحمل لا التأويل ولا التفسير. وبشكل ذلك منطلقاً صحيحاً لأي عملية حوار أو لبلوغ حلول مرضية ومفيدة. ووجود أرضية حوار كون التعاطي مع مورد له طابع اجتماعي مميز، يحتم على المسؤولين فتح باب الحوار على مصراعيه مع جميع المرتفقين وعلى جميع المستويات. والسعي الى إشراك المواطنين والجمعيات الاهلية والسلطات المحلية في القرارات وفي تحمل قسط من المسؤولية. وذلك بهدف نزع التصور السائد بأن لا دور للمواطن إلا الرضوخ للأوامر العليا .

من الشروط ايضا ضرورة توافر أرضية قانونية وتنظيمية، كون النظريات والنصائح والتوصيات لا تكفي وحدها بما يتطلب المورد المائي من اهتمام وإدراك ومعالجة وتفهم وتعاط. ووجود إرادة وقرار علماً بأن البعد السياسي لموضوع المياه ذو حدين: الأول إيجابي إذا ما وجدت الإرادة واتخذ القرار لوضع جميع الشروط والتصورات الواردة آنفاً حيز التنفيذ. والثاني سلبي إذا أدت التدخلات والضغوطات والمحسوبيات الى تعطيل الأداء وبناء التعاطي مع

المورد المائي على أسس غير سليمة . من الشروط أيضا لنجاح الرعاية المائية الاعتماد على مقارنة شاملة للمواضيع انطلاقاً من أن الدورة الهيدرولوجية باشتراك عناصر مختلفة تتعاطى وتتفاعل بعضها مع بعض. كما أنها تتفاعل أيضاً مع المنطقة التي تحدث فيها بطرق معقدة أحياناً. وقد ينتج من شح المورد وضغط الطلب عليه، السعي الى إمكانية إعادة الاستفادة منه بعد استعماله. من هنا انطلقت فكرة المقاربة الشاملة للمورد، أخذة بعين الاعتبار جميع المعطيات والنواحي التقنية منها والفنية والطبيعية والجغرافية والطلب عليها والاستعمالات الواردة وتفاعل هذه الاستعمالات مع الوضع القائم كماً ونوعاً وبيئياً. وقد تتعدى هذه النظرة الشاملة المورد ذاته ومحيطه لتأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية، بحيث إنه من الصعب فصل الإدارة الشاملة للمورد المائي عن واجب تنظيم وتأمين حياة كريمة ومتطورة للمرتفقين. من هنا تبدو أهمية القيام بإدارة شاملة للمورد وللمحيط وللمجتمعات المستفيدة من المورد المائي. وتأمين تطور وإنماء مستدام، كون النظرة المرورية والأنية للموارد المائية تحد من إمكانية الاعتماد عليها بفعالية. وبالتالي، فإن معظم الجهود يمكن أن تؤول الى الفشل. من هنا أهمية السعي والعمل الدؤوب الى تحقيق نمو وتطور مستدام. وفي غياب ذلك، يكون الفشل سيد الموقف. كذلك الأمر الى أهمية وضع سياسات تعرفه تتلاءم والأوضاع الاجتماعية والثقافية، بحيث يتسنى لذوي الدخل المحدود الحصول على كميات الدنيا الضرورية للحياة .

الإدارة الشاملة على مستوى الحوض تأخذ الإدارة الشاملة للمياه بعين الاعتبار جميع الأمور التي تحدث في إطار حوض مائي من جراء نشاطات طبيعية وإنسانية. إن اعتماد الإدارة الشاملة للمياه يعني أن هنالك التزاماً أساسياً للسياسة الوطنية يترجم بإعادة النظر في طريقة رعاية المياه. وإن هذا النوع من الإدارة ينظر الى الرهانات المحلية والإقليمية ويرتكز على مقارنة منهجية لإدارة المياه على مستوى الحوض. كما تتيح هذه الإدارة الشاملة التعمق في تفهم الأمور وتفسيرها من ناحية كمية ونوعية المياه وكذلك من ناحية المنظومات البيئية المائية وتمر إيجاد الحلول التي تؤمن النمو المستدام. وهنالك أيضاً إمكانية تحديد الأولويات العملية وتأثيراتها التراكمية على المحيط المائي .

إن الإدارة الشاملة للمياه تكون الحل الإيجابي لأزمات المياه التي تطال البلدان الفقيرة كما البلدان الغنية. ومنذ أكثر من ثلاثين سنة تقام المؤتمرات وتصدر التوصيات باعتماد هذا النوع من الإدارة وقد يبدو أن تطبيقها يواجه بعض الصعوبات حتى باتت أحياناً شعاراً يعبر عن تمنيات أكثر منه عن إجراءات فعلية على الأرض. وإن ما يزيد هذا الأمر تعقيداً هو تشابك النشاطات الطبيعية مع النشاطات الإنسانية وتلازم تأمين المورد مع تأمين الحاجات والسهر والمحافظة على نوعية الموارد المائية .

إدارة الطلب على المياه دأبت العادة في معظم الأحيان تطبيق معادلة «مورد جديد لكل طلب جديد». وهذا يعني أن المورد غير محدود ويمكنه تلبية كل الحاجات. أما الواقع فهو مخالف تماماً ولا يمكن أي مسؤول عن قطاع المياه التصرف بهذه الطريقة .

لا بد من إعادة النظر في عملية إدارة المياه، بمعنى أنه لا يكفي إدارة المورد أو العرض بل تعدي ذلك الى الإدارة الشاملة التي تنظر الى العرض والطلب والحماية بالوقت عينه. هنالك حلقات متواصلة ومتراصة، فإذا كانت إدارة العرض تتميز ببعض الصعوبات فإن إدارة الطلب أدق بكثير وتتطلب مهارات وقرارات حكيمة وحازمة .

وقد يعاني العالم عامة من: تزايد كبير على الطلب، تعد ملحوظ على المياه من جراء النشاطات المختلفة، موارد محدودة جداً، التلوث وشتى الضغوطات على المورد، ري يتطلب كميات ضخمة من المياه، معالجة المياه المبتدلة بشكل محدود، خاصة في البلدان النامية، عدم إدراك وجهل الإنسان لأهمية المياه، استهلاك غير عقلاني للمياه

الجوفية، عدم التوازن في توزيع الموارد المائية جغرافياً وزمانياً وتفاقم التصرفات غير الأخلاقية خاصة في الأمور المالية. وهذه المعاناة تعبر بصراحة عن معاناة لبنان في قطاع المياه .

إدارة قطاع المياه في لبنان والإجراءات المتخذة يقع لبنان في منطقة شبه جافة تعاني من قلة الموارد المائية ومن أزمات حادة، تهدد المنطقة بنزاعات لم تخف حدتها منذ أوائل القرن العشرين . وإن لبنان بالرغم من اعتباره حالياً ذا اكتفاء مائي في حال قيامه بالمشاريع الآيلة الى الاستفادة من مياحه فهو مرشح في المستقبل المتوسط لأن يجابه أزمة مياه حادة ويخشى أن تتفاقم هذه الأزمة في حال عدم قيام لبنان بالإصلاحات والمشاريع الضرورية، وسيلاً لبنان بعد عدة عقود الى المياه غير التقليدية .

ومن الصعوبات الطبيعية التي يواجهها لبنان للاستفادة من مياحه عدم توازن في توزيع الموارد المائية بين المناطق وبين فصول السنة. أضف الى ذلك نوعية أرضيته الكلسية المتشققة التي تغطي أكثر من ستين بالمئة من مساحته .

هنالك عدة مؤسسات تعنى بشأن المياه منها بطريقة مباشرة ومنها بطريقة غير مباشرة. إن المؤسسات المعنية مباشرة هي وزارة الطاقة والمياه التي تلعب دور المخطط والوصي والمؤسسات العامة للمياه الأربع التي تقوم بإدارة واستثمار مشاريع مياه الشرب والري والصرف الصحي ومعالجته. وهنالك بعض الاستثناءات في ما يعود للمهام العائدة لمؤسستي مياه الجنوب التي لا تعنى بمياه الري كذلك في ما يعود لمؤسسة مياه البقاع في المنطقة الواقعة جغرافياً في البقاع الغربي .

وتقوم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بإدارة مشاريع كهربائية وري بما فيه تأمين مياه الشرب لمؤسستي الجنوب والبقاع. كما تتولى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إدارة محطات الكيول على جميع الأنهر اللبنانية وتدير مركزي أبحاث لبحا وخربة قنافر وتهتم بالإنماء الريفي وبمراقبة تلوث الحوض العلوي لنهر الليطاني .

أما المؤسسات الأخرى فعددها خمس عشرة تضاف اليها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعات والجمعيات الاهلية. وقد تعمل جميع هذه المؤسسات لغياب تنسيق حقيقي .

وأعدت الدولة مؤخراً تنظيم قطاع المياه وأصدرت عدة قوانين أبرزها تلك التي صدرت سنة ٢٠٠٠. فتمت عمليات دمج المصالح المستقلة التي تعنى بالمياه كما أعيد النظر بهيكلية وزارة الطاقة والمياه وبيعض المهام المناطة بها .

إن هذه الخطوات الاولية مهمة وتشكل خطوة متقدمة، علماً بأنها تأتي بعد حوالي خمسين عاماً تقريباً من تاريخ إنشاء وزارة الموارد المائية والكهربائية وثلاثين عاماً تقريباً بعد تاريخ إنشاء المصالح المستقلة للمياه، وكان الهدف من إعادة التنظيم تحسين الإدارة والخدمات المتعلقة بالمياه وتأمين المورد بأفضل الطرق وأحدثها .

لا شك بأن هذه القوانين قد أثمرت عدة إيجابيات، منها مرونة ميدئية في التوظيف وخضوع المؤسسات العامة لأنظمتها الخاصة وجمع إدارة المياه العذبة مع إدارة المياه المبتذلة وإمكانية مشاركة القطاع الخاص والاتصال بمؤسسات مختصة في أمور إدارة المياه وإنشاء لجان لتقييم وضبط الأداء والنتائج .

وبالرغم من هذه التعديلات الإيجابية هنالك بعض الأمور التي كحد من فعاليتها منها إبقاء مسؤولية الدراسة والتنفيذ مشتركة بين وزارة الطاقة والمؤسسات العامة، إلغاء إمكانية إخضاع المؤسسات العامة للقوانين التجارية كذلك إلغاء بعض وسائل الإدارة المعرف بها دولياً كمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص وأيضاً إخضاع المؤسسات العامة للمياه لعدة مستويات مراقبة ووصاية .

وهكذا بعد مرور حوالي عشر سنوات على القوانين الجديدة هل يمكن القول إن الأداء والرعاية عامة أصبحت أكثر فعالية .

بالفعل طراً بعض التقدم في إدارة الموارد المائية ولكن المتبقي لا زال بعيداً حتى الآن. هنالك عدة ملاحظات على الوضع القائم: لا تزال المهام المناطة بوزارة الطاقة والمياه تطرق الى تفاصيل صغيرة بينما مهام رسم السياسات المائية غير واضحة تماماً في النصوص. كذلك لا تزال المؤسسات العامة للمياه مولجة بإدارة المشاريع المائية وليس بإدارة الموارد المائية الواقعة في إطار مهامها. كذلك هنالك بعض التداخل الجغرافي وبعض الاستثناءات في المهام بين مؤسسة الجنوب والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني وبين مؤسسة البقاع والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني أيضاً. ان بنود القوانين التي أنشأت ورعت شؤون المؤسسات العامة للمياه لم تلحظ إمكانية إدارة المياه على مستوى الحوض وهي غير مهيئة للإدارة الشاملة للمياه. كما أن مشاركة المستفيدين من المياه غير ملحوظة أيضاً في النصوص. بالإضافة الى بعض الصعوبات التي يمكن أن تواجه مشاركة القطاع الخاص على ضوء بنود قانون الخصخصة وأخيراً وليس آخراً عدم إقرار كود أو أنظمة المياه حتى الآن.

الديموقراطية واللامركزية الإدارية

كذلك عند التحدث عن إدارة الطلب هناك شريك أساسي في عملية الإدارة ممثلاً بالمستهلك وتستوجب الإدارة الفعالة ان لا يظل المستهلك يتصرف كمشاهد بل أن يكون أيضاً مسؤولاً هو بدوره .

وتتوافق إدارة الطلب مع الإدارة الشاملة للمياه. وإن المسرح المثالي لهذا التقارب هو الحوض المائي، وذلك يعني انه على الإدارة المركزية أن تقبل بالتخلي عن بعض صلاحيتها لمصلحة المناطق ومراكز القرار الأكثر قرباً من إطار العمل ومن المواطن . وقد أوصى اتفاق الطائف باللامركزية الإدارية. وهنالك مساع جديدة للبدء في تطبيقها، ولكن لا نستطيع أن نتجاهل أن لبنان يملك قانون بلديات متطوراً جداً يمنحها صلاحيات واسعة جداً يتيح لها القيام بمهام مختلفة تركز نوعاً من اللامركزية الإدارية .

ويستنتج من كل ذلك أن إدارة الطلب تعني إرساء ديموقراطية أوسع وتثبيت مبدأ المواطنة الملتزمة، وهنالك مثل ماثور يقول « دولة أقل بل دولة أحسن وأكثر فعالية .» وهكذا هل بالإمكان اعتماد إدارة الطلب في لبنان. بالفعل لا يملك لبنان خياراً آخر إذا أراد الاستفادة المثلى من موارده المائية والمحافظة عليها بفعالية وتأمين ديمومة فوائدها .

التأكيد على أهمية المعطيات

كيف يمكن القيام بإدارة الطلب إذا كانت المعطيات عن المورد وبالأخص عن الحاجات غير دقيقة أو غير متوافرة؟

إن المطلوب أولاً هو تفعيل عمليات الرصد المطري والمناخي والمائي بحيث تصبح جميع القياسات بعهدة المؤسسات المسؤولة عن إدارة الأحواض علي ان ترسل جميع المعلومات على مستوى لبنان إلى مركز ينظمها ويعالجها وإذا أمكن الأمر ينشرها . كذلك تعتمد إدارة الطلب على معطيات الاستهلاك وقد يتطلب ذلك تجهيز المحطات والشبكات بعدادات دقيقة تستطيع رصد المياه الموزعة. إن تجربة العدادات في لبنان لم تعط نتائج مرضية، مع العلم أن عددها محدود جداً. وهنا تجدر الإشارة الى أن عملية العدادات تتطلب استثماراً يفوق الخمسين مليون دولار. وأنه لا يمكن تطبيق مبدأ السعر الأدنى في الالتزامات العائدة للعدادات بل انتقاء العدادات ذات المواصفات الأفضل. وهنالك عدة تجارب عالمياً تشير الى النزاعات والمشاكل الناتجة من عدادات غير دقيقة، بالإضافة الى مشاكل مالية تهدد نوعية الخدمات. ولا بد من التنبيه الى الوضع الخاص اللبناني من حيث عدم توافر المياه في الشبكات بشكل متواصل. كما يجب التعمق في نوعية العدادات وكيفية قراءتها وكيفية صيانتها .

التعرفة والرقابة والتحفيز

إن بناء تعرفه مؤاتية أمر مهم يستطيع على الأقل تأمين الخدمات وإدارة المرفق بشكل ملائم. هنالك عدة نماذج لا نود تعدادها ويستنتج من التجارب العالمية أن التعرفه يمكن

أن تكون رادعاً للحد من الاستهلاك ولكنه تبين في عدة بلدان أن هذا الرادع كان مؤقتاً فقط. ولا ننسى في هذا السياق ذوي الدخل المحدود وحقوقهم للاستفادة من المياه . في الإدارة المتطورة والفعالة تخضع القرارات والنائج الى رقابة متواصلة مجردة الى تقييم وفق مؤشرات محددة ومن المستحسن اعتماد مؤشر لكل هدف. ويمكن أن تعهد مهام الرقابة والتقييم والتدقيق الى لجان إدارية أو الاستعانة بمؤسسات خاصة . لا تكفي النصائح والمعلومات وحدها لتحسين كيفية استعمال المياه. من المستحسن أن ترافق الحملات الإعلامية إجراءات تحفيزية تشجع المواطن على احترام المياه واستعمالها بطريقة اقتصادية ولائقة. وفي هذا الإطار يمكن اعتماد وحدات مائية كوحدات الكربون تتيح لحاملها الاستفادة من بعض الإعفاءات التي تقررها الدولة . كما أن القطاع الخاص مدعو للمشاركة في خدمات المياه وعلى عدة مستويات وبطرق مختلفة تقررها الهيئات المولجة بإدارة المياه، ويمكن لهذه المشاركة أن تدخل أيضاً في إطار الاستثمار خاصة في ما يعود للمشاريع الضخمة .

د. سليم كنتفاغو

نحو ضبط الطلب على المياه

لقد حان الوقت للسياسات المائية أن تتطرق الى ضبط الطلب. تهدف إدارة الطلب الى التقليل من عدم استعمال المياه المؤمنة للمستهلك فتذهب المياه سدىً أو الحد من سوء استعمالها والمرتجى هو السبيل الى الحد من الطلب أو على الأقل الى الحد من نمط نموه . وتتكون إدارة الطلب على المياه من عدة نواح تهدف جميعها الى اقتصاد المياه منها :

- النواحي الاقتصادية التي تتعلق باعتماد تعرفه تؤمن التوازن المالي من جهة، ومراعاة الأوضاع الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. وهكذا يمكن المحافظة على جودة الخدمات ونوعية المياه وتطوير عقلاني للمورد وبالتالي تأمين المياه للجميع وخاصة للطبقات غير الميسورة .
- النواحي التنظيمية والتشريعية التي تضع أسس استعمال المياه وأطره .
- النواحي الفنية والتقنية التي تلعب دوراً أساسياً في عملية الاستفادة الفضلى من الموارد المائية وخاصة الحد من الهدر والمحافظة على نوعيتها وعلى البيئة خاصة .
- النواحي الإدارية التي ترسم وتحدد كيفية إدارة المورد والتي يجب أن تركز على مشاركة المواطن .
- النواحي الإعلامية والتوجيهية التي تجعل من المواطن شريكاً فعلياً في أخذ القرار بحيث يكون على بينة من جميع الأمور ومتفهماً للرهانات التي تواكب حسن إدارة المورد واستعماله .
- إن للمياه قيمة اجتماعية واقتصادية وهي أحد مفاتيح الإنماء المستدام. وهي ليست منتجاً كسائر المنتجات وليست سلعة تجارية عادية وهي لا تخضع للمبادئ التجارية بين العرض والطلب بل كما يقول الفرنسيون الماء تدفع الماء أي خدماتها .
- إن الأمن المائي وتوافر المياه وتوزيعها العادل تتطلب إدارة ديموقراطية مسؤولة وهناك مبادئ وضعتها الأمم المتحدة لبلوغ ذلك: المشاركة في أخذ القرار، الشفافية، المرونة، العدالة والفعالية في الاستجابة للحاجات، رؤية استراتيجية للإنماء المستدام وتحديد مسؤوليات أصحاب القرار والأشخاص الذين يكونون المجتمع المدني .